دور جمعيات المجتمع المدني في التنمية المحلية

The role of civil society associations in local development

إسماعيل بن محمد بن عبد الله نويرة[*1]
جامعة سيدي محمد بن عبد الله –تازة – المغرب
ismail.prof.nouri@gmail.com

شيماء بنت حميد بن عبد الله العبوبي[2]
جامعة محمد الأول –وجدة -المغرب
chaimae.elabioui@gmail.com

تاريخ الإرسال: 2021/02/06 تاريخ القبول: 2021/02/10 تاريخ النشر: 2021/02/12

ملخص:

تعتبر جمعيات المجتمع المدني عنصرا فاعلا في تحقيق التنمية المحلية في بعدها الشمولي. وعليه فالتنمية المحلية لم تعد حكرا على الدولة لوحدها فقط، بل أصبحت مسألة تشاركية تتقاسمها مع جمعيات المجتمع المدني؛ بفعل تردي الأوضاع الاجتماعية على المستوى المحلي؛ نتيجة الإقصاء الاجتماعي والتهميش والعزلة، وهو ما استدعى ضرورة تدخل المجتمع الجمعوي لتخطي هذه الأوضاع عبر الدفع بعجلة التنمية المحلية إلى الأمام؛ بهدف إخراج الساكنة المحلية من قوقعة الجهل والتهميش والإقصاء إلى فضاء المعرفة والإزدهار والنماء الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية: جمعيات؛ المجتمع المدني؛ التنمية المحلية.

Abstract:

Civil society organizations are considered an effective element in achieving local development in its holistic dimension. Therefore, local development is no longer monopolized by the state alone, but has recently been a participatory issue that it shared with civil society organizations, due to the deterioration of social conditions at the local level; As a result of social exclusion, marginalization and isolation, the associative community calling for to intervene to overcome these situations by pushing forward the local development in order to remove the local population from ignorance, marginalization and exclusion into a space of knowledge, prosperity and economic development.

Keywords: *associations; civil society; Local development.*

[*] المؤلف المرسل.

مقدمة:

جاء الاهتمام في الحقل المعرفي بجمعيات المجتمع المدني ليس اعتباطيا؛ بل وعيا منا بالمكانة التي أصبحت تظفر بها في قضايا التنمية المحلية، لكونها تتميز بدينامية متسارعة ونشاط متنوع داخل المجال الترابي للمدينة في الآونة الأخيرة؛ وذلك يعود بشكل أساس إلى الأدوار التنموية التي يقودها خصوصا على المستوى المحلي، وأيضا إلى الأهمية البالغة التي يحظى بها مؤخرا على المستوى الوطني ككل. وتتمثل هذه الأهمية في عدد من المؤشرات؛ ولعل أبرزها إكساب النسيج الجمعوي امتيازات قانونية من خلال الدستور الجديد لسنة 2011 بالإضافة إلى قيام الوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني بتنظيم حوار وطني ما بين 13-21 مارس 2013 وقد ضم أزيد من 10000 جمعية (1).ويهدف هذا الحوار إلى إشراك جمعيات المجتمع المدني في تنزيل مقتضيات الدستور الذي أعطى مكانة مهمة للمجتمع المدني للمساهمة الفعلية في اتخاذ القرار، هذه المكانة جاءت تتويجا للتراكمات والمكتسبات التي حققها المجتمع المدني في مجال المرافعة والاقتراح والمشاركة للتخفيف من عدة إشكاليات لازالت تعيق مسار التنمية بالمغرب، وقد شدد الحوار من خلال مراحله على تحصين المكتسبات المتعلقة بالمجتمع المدني ومعالجة الاختلالات التي عرفها؛ وتطوير المشاركة والفعل المدني؛ كما أكد الحوار على أن التشاور والحوار مع المجتمع المدني هو شرط الوحدة الوطنية والتماسك الإجتماعي والتنمية المحلية والوطنية.ونظرا لأهمية المجتمع المدني المتزايدة وتقديرا من أعلى سلطة في البلاد للوظائف التنموية والأدوار التشاركية للمجتمع المدني والمساهمة المواطنة للنسيج الجمعوي وقواه الحية والفاعلة فقد تم تحديد يوم 13 مارس من كل سنة يوما وطنيا للاحتفاء بالمجتمع المدني. ويعود الهدف الإستراتيجي من تخليد هذا اليوم هو تحديد الشروط والسبل والآليات الضرورية للتحفيز الفعلي والفعال على الإنخراط والمشاركة والمساهمة في تقوية قدرات وموارد منظمات المجتمع المدني للقيام بالأدوار الجديدة التي حددها الدستور المغربي.(2)وانطلاقا من كل هذه المؤشرات فاليوم أصبح المجتمع المدني في المغرب ذو مكانة مركزية ودور حيوي في سياق الحديث عن المسؤولية المشتركة والواجب الاجتماعي اتجاه قضية التنمية والديمقراطية وحقوق الإنسان، كما أن التنمية الاجتماعية تعد من أكبر القضايا التي تحظى بأهمية بالغة في النقاش العمومي الوطني وفي السياسات العمومية التي تهدف إلى النهوض بالمجتمع اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا وثقافيا (3). ونظرا للأهمية التي يحتلها النسيج الجمعوي من حيث التأهيل والتكوين وتعبئة الإمكان البشري، والدور الذي أضحى لجمعيات المجتمع المدني في تدبير الشأن المحلي وتدعيم قيم ومبادئ المواطنة وحقوق الإنسان؛ المشاركة والشفافية، وبالتالي المساهمة أكثر في فرص نجاح مشاريع التنمية المحلية، فالمكانة التي يحتلها المجتمع الجمعوي في الفلسفة الجديدة للتنمية المحلية، أصبحت من خلالها شريكا أساسيا للحكومة في تحمل

المسؤولية. ومن هنا تتبلور الإشكالية الرئيسية لهذه الدراسة والتي يمكن صياغتها من خلال السؤال الإشكالي التالي: "إلى أي حد تساهم جمعيات المجتمع المدني في تحقيق التنمية المحلية؟ وللإجابة عن هذا السؤال المحوري قسمناه إلى الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي جمعيات المجتمع المدني؟ وما هي التنمية؟ وأي علاقة بينهما؟
- ما هو دور جمعيات المجتمع المدني في إنجاح التنمية المحلية؟
- ما هي الإكراهات التي تقف في طريق جمعيات المجتمع المدني لتحقيق التنمية المحلية؟
- ما هي الآفاق التنموية للنهوض بالمجتمع الجمعوي من أجل تحقيق التنمية المحلية؟

☙ فرضيات الدراسة:

من خلال السؤال الإشكالي، يمكننا صياغة مجموعة من الفرضيات التي سنحاول حصرها في النقط التالية:

- ✍ تعددت مفاهيم وتعاريف جمعيات المجتمع المدني والتنمية.
- ✍ دور جمعيات المجتمع المدني أساسي للإقلاع التنموي بالمنطقة،
- ✍ تتميز جمعيات المجتمع المدني بأنها لا تملك الخبرة الكافية إضافة إلى المشاكل الداخلية وضعف تأهيل أعضائها. ونقص الموارد مما يعيق قيامها بالدور التنموي المنشود.
- ✍ تحقيق التنمية المحلية رهين بمدى تعاون المؤسسات وجمعيات المجتمع المدني بالمدينة.

☙ أهمية الدراسة:

يكتسي المجتمع المدني أهمية بالغة سواء على الصعيد العالمي أو الوطني أو المحلي وذلك لتأثيره في مسار التنمية، لهذا فالمجتمع المدني يحظى باهتمام كبير لدى مختلف شرائح المجتمع، لكن الإشكالية التي سنقف عليها تتطلب الوقوف حول موضوع جمعيات المجتمع المدني ودورها في التنمية المحلية بغية رصد دورها التنموي والتعرف على مختلف الإكراهات التي تقف في طريقها مع الخروج بآفاق استشرافية للتنمية المحلية.

منهجية الدراسة:

يلزم أي موضوع تتبع منهجية معينة وذلك للإجابة على التساؤلات المطروحة وهذا يستدعي مجموعة من الخطوات وهي كالآتي:

- العمل البيبليوغرافي: في هذه الحالة اعتمدنا على الكتب والدراسات التي تتقاطع مع موضوع جمعيات المجتمع المدني والتنمية؛
- العمل الميداني: وهو الشق الذي نعتمد عليه بشكل كبير ويضم مجموعة من الخطوات:
  - زيارة الإدارات والمصالح العمومية ذات الصلة بالموضوع،
  - القيام بملئ استمارات مع مجموعة من الجمعيات الفاعلة،
  - القيام بمقابلات مع فاعلين جمعويين؛

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تحقيق ما يلي:

- التعرف على جمعيات المجتمع المدني كفاعل تنموي إلى جانب مؤسسات الدولة؛
- الرغبة في معرفة دور جمعيات المجتمع المدني في إنجاح التنمية؛
- دراسة الإكراهات التي تقف عقبة في طريق جمعيات المجتمع المدني من أجل تحقيق التنمية المحلية؛
- البحث عن الآفاق التنموية من أجل النهوض بجمعيات المجتمع المدني؛

I. الإطار المفاهيمي لجمعيات المجتمع المدني والتنمية المحلية:

1. مفهوم المجتمع المدني :

لقد تعددت واختلفت تعاريف المجتمع المدني فلدينا التعريف اللغوي والإصطلاحي:

أولا: المفهوم اللغوي.

نجد أن مصطلح " civil society" وردت فقط في كلمة " civil" لتعبير عن مصطلحات أخرى ففي معجم تاريخ الأفكار يظهر مصطلح " civil disobedienc"، بمعنى العصيان المدني، وتطلق عليه هذه الصفة بمعنى عصيان القانون المدني فهو عبارة عن مقاومة حضارية أو متميزة وهو اشتقاق من عصيان المواطنين الناجم عن انعدام الحقوق المدنية. كذلك يستعمل لفظ " civil" وفي اللاتينية " civis" لتعبير عن مجموعة دلالات ذات علاقة بالمواطن وتناقص كل ماهو عسكري، رسمي، ديني وكذلك يعبر عن ضد متوحش أو همجي وعليه فإن التعبير المدني" civilis" يدل على كل ماهو خارج ومخالف للمجتمع الرسمي أي خارج المؤسسات الحكومية.(4)

ثانيا: المفهوم الاصطلاحي.

- **المجتمع المدني:**

هو مجموعة من التنظيمات التطوعية الحرة التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة لتحقيق مصالح أفرادها ملتزمة في ذلك بقيم ومعايير الاحترام والتسامح والإدارة السلمية للتنوع والاختلاف (5).تعددت مفاهيم المجتمع المدني بتعدد مشارب واتجاهات الباحثين فقد شكل مادة خصبة للدراسات الفلسفية والاجتماعية والسياسية منذ القرن التاسع عشر، وحظي باهتمام كبير بحيث خصصت له تعريفات عديدة ومتنوعة بتنوع الوظائف والمكانة التي أرادها له المفكرون ضمن البناء الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والثقافي للجمعيات البشرية في علاقتها مع الدولة. ومن التعريفات التي أعطيت لهذا المفهوم والتي بدت لنا مهمة وذات دلالة، نذكر تعريف المفكر الإيطالي "أنطونيوغرامشي" الذي اعتبره على أنه مجموعة من البنى الفوقية مثل النقابات والأحزاب والمدارس والجمعيات والصحافة والآداب والكنيسة(6). حيث يعتبر هذا المفهوم تطويرا لمفهوم ماركس عن المجتمع المدني الذي يراه جزءا من البنية التحتية. وإستنادا إلى هذه الرؤية لم يعد المجتمع المدني فضاء للتنافس الاقتصادي، أي للصراع الطبقي بل هو فضاء للتنافس الإيديولوجي(7) .ويعرف "الحبيب الجناحي" المجتمع المدني بقوله: أن المجتمع المدني مفهوم دخيل على التراث العربي الإسلامي، ولم يبرز في الخطاب السياسي العربي إلا في العقود الأخيرة، واتسم بسمات خاصة جعلته يختلف عن مميزات المفهوم في بيئته الأولى، وعندما تأثر رواد الفكر الإصلاحي العربي الإسلامي في القرن التاسع

عشر بمفاهيم سياسية غربية جديدة مثل " الوطن "، "الدستور" "الانتخابات". ولم يكن من ضمنها مفهوم "المجتمع المدني «رغم أنه كان في طليعة الموضوعات السياسية والفكرية التي شغلت النخبة الأوربية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر بصفة أخص، وهي الفترة التي رحل فيها بعض هؤلاء الرواد إلى أقطاب أوربية، وسجلوا ما شاهدوه » (8).أما الأستاذ "عابد الجابري" فيقول أن المجتمع المدني هو أولا وقبل كل شيء مجتمع المدن، وأن مؤسساته هي تلك التي ينشئها الناس بينهم لتنظيم حياتهم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية، فهي إذن مؤسسات إرادية أو شبه إرادية يقيمها الناس وينخرطون فيها أو ينسحبون منها، وذلك على النقيض تماما من مؤسسات المجتمع المدني البدوي القروي التي تتميز بكونها مؤسسات " طبيعية " يولد الفرد منتميا إليها مندمجا فيها، لا يستطيع الانسحاب منها مثل القبيلة والطائفة، وبالتالي فالبحث في حضور أو غياب مؤسسات المجتمع المدني، في قطر من الأقطار لابد أن ينطلق من النظر في وضعية المدن في ذلك القطر(9).كل هذه التعاريف وغيرها تحاول في مضمونها أن تميز بين هيمنة الدول واستقلالية المجتمع المدني فالاستنتاج الذي يمكن أن نخرج به هو أن المجتمع المدني:

"نسيج من الجمعيات والهيئات والمؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تعمل في ميادينها المختلفة في استقلال عن سلطة الدولة لتحقيق أغراض متعددة، منها أغراض سياسية كالمشاركة في عملية صنع القرار ومثال ذلك الأحزاب السياسية، ومنها لأغراض نقابية كالدفاع عن مصالح أعضائها، ومنها أغراض ثقافية كما في اتحادات الكتاب والمثقفين والجمعيات الثقافية التي تهدف إلى نشر الوعي الثقافي وفقا لاتجاهات أعضاء كل جماعة، ومنها لأغراض اجتماعية للإسهام في العمل الاجتماعي لتحقيق التنمية وأهمها تحقيق التنمية البشرية ،وهذا هو التعريف الراجح والأقرب إلى الصواب (10).

ثالثا: مفهوم الجمعية.

عبارة عن تنظيم مؤسسة اجتماعية يؤطرها القانون، وتلتئم فيها فعاليات جمعوية من أجل تحقيق مشروع مشترك، وتتميز علاوة على ذلك بتنوعها وحركتها المتواصلة، وتباين انتشارها الجغرافي، وتعدد قطاعات تدخلها. يعرفها المشرع المغربي على أنها " اتفاق لتحقيق تعاون مستمر بين شخصين أو عدة أشخاص لاستخدام معلوماتهم أو نشاطهم لغاية غير توزيع الأرباح فيما بينهم".

ومن هذا التعريف نستنتج أن أساس العمل الجمعوي هو العمل التطوعي الغير ربحي، الذي يقوم به الإنسان داخل مجتمعه بشكل إرادي يهدف إلى تحقيق المصلحة العامة، كما أن الأساس لتأسيس الجمعية هو اتفاق يكون بين شخصين أو عدة أشخاص وذلك لتعبير عن إتفاقهم بصورة

ثابتة قانونية يعملون بمقتضاه على التعاون لتحقيق أهداف حقوقية أو اجتماعية؛ تنموية؛ تربوية أو ثقافية...إلخ.

رابعا: مفهوم التنمية.

لقد كثر استعمال هذا المفهوم بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، وفرض نفسه بحدة في كل اللقاءات والمؤتمرات العالمية وأصبح موضوعا خصبا للدراسة والبحث في جل الحقول المعرفية، واقترنت في غالب الأحيان بمفاهيم التقدم والتحديث، هذا التعدد والاختلاف في تناول المفهوم جعل منه يشكل على الدوام أحد المفاهيم الأكثر غموضا وضبابية اعتبارا لطبيعته المعقدة التي تتغير باستمرار (11).وأن المقاربات الكلاسيكية تعاملت مع قضايا التنمية إما من خلال أطر اقتصادية حينا، أو سياسيا حينا آخر أو قانونية أو إدارية حسب مقتضى الحال أكثر من التعامل معها كحقيقة اجتماعية لها انعكاساتها المتعددة الجوانب في حياة كل مجتمع. ولكن نادرا ما تم التعامل مع تلك الظاهرة بطريقة تكاملية على أرض الواقع الاجتماعي(12).

خامسا: مفهوم التنمية المحلية.

ظهر هذا المفهوم في بحر الستينيات على إثر النقاشات التي تعالت حول تهيئة وإعداد التراب. ولقد كان العالم القروي الحقل الأول لتطبيق المفهوم، لكنه اليوم يتجاوز حدود القرية إلى المدن. والتنمية المحلية تهدف أساسا إلى رفع المستوى المعيشي عبر تنوع الأنشطة الإقتصادية والتجارية والإجتماعية، وذلك بتنشيط وتنويع موارد وطاقات المجال الجغرافي مما يحدث تغير نوعي في حياة الأفراد على مستوى تراب معين وذلك يمكن رؤيته من خلال مستوى المعيشة وتطور البيئة الحياتية اليومية وتحسين مستوى الخدمات (13).

- التنمية المحلية حسب "مصطفى الجندي": يعرفها بكونها العمليات التي توجد بها جهود الأهالي وجهود السلطات الحكومية لتحسين الأحوال الإقتصادية والإجتماعية والثقافية للمجتمعات المحلية وتحقيق التكامل لهذه المجتمعات في إطار حياة الأمة ومساعدتها على المساهمة التامة في التقدم الوطني(14).

- التنمية المحلية حسب "J.L.GUIGOU": هي تعبير عن تضامن محلي قادر على خلق علاقات اجتماعية جديدة والتعبير عن إرادة المواطنين لتثمين الموارد المحلية الشيء الذي يخلق تنمية اقتصادية.

II. علاقة جمعيات المجتمع المدني بالتنمية المحلية:

تعد التنمية إحدى أهم القضايا الراهنة التي تفرض نفسها على بلدان العالم الثالث بشكل عام والمغرب بشكل خاص؛ وفي نفس السياق فالفاعل الجمعوي خاصة المحلي منه يجد نفسه بحكم ارتباطه الوثيق بقضايا مجتمعه؛ ملزما أن يكون أحد أهم أعمدة الفعل التنموي إن لم يكن أهمها لكن واقع الحال يقول أن أغلب الجمعيات سواء من خلال قناعاتها أو من خلال ممارساتها تضل بعيدة عن القيام بهذا الدور على أحسن ما يرام، ويتجلى ذلك بوضوح في طريقة تصورها للتنمية مما يؤثر على مقارباتها واستعداداتها لرفع الرهان التنموي. إن العمل الجمعوي الذي نتحدث عنه هو النسيج الجمعوي بالواقع المغربي كما يجب أن يكون نابعا من هذا الواقع ويتعاطى معه ويسعى لخدمته وتغييره؛ بما لا يصطدم مع هوية أهله بل يدعمها وينميها هي أيضا، وبالتالي يتعلق الأمر بفعل جمعوي واعي تغلبه المصلحة المشتركة وتحكمه رؤية إستراتيجية واضحة المعالم ذات أهداف دقيقة؛ ينطلق من هوية المجتمع المغربي ويهتم بالقضايا المصيرية التي تهدف إلى خدمة المجتمع وتحقيق طموحاته المنشودة نحو التنمية بعيدا عن الانتهازية وتجاوز المصلحة الفردية؛ مع جعل المصلحة العامة للساكنة المحلية فوق كل اعتبار.

III. دور جمعيات المجتمع المدني في إنجاح التنمية المحلية:

إن الحديث عن دور العمل الجمعوي في تحقيق التنمية المحلية رهين بالفاعل الجمعوي وما يمكن أن يقدمه في هذا الإطار؛ وأن النزوع نحو التنمية المحلية يبدأ بالتدبير الجيد للشأن المحلي والاستغلال العقلاني للموارد الطبيعية في إطار العدالة الاجتماعية وتمكين الجميع من الاستفادة من الخيرات المحلية، فلا تنمية وطنية إلا بعد التنمية المحلية، ومن جملة ما تدعو إليه التيارات الحديثة للتنمية هو ضرورة " الاهتمام بالتنمية المحلية كمشروع شامل ومتكامل ينطلق من المجال المحلي آخذا في الاعتبار كل مكوناته التاريخية والاجتماعية والثقافية والسياسية والبيئية [...] وعموما يقتضي هذا المنحى ضرورة الانتقال بمفهوم التنمية من النظريات والنماذج والمشاورة والمشاركة الفعلية من طرف السكان المحليين قصد إعطاء حظوظ أوفر لنجاح أي مشروع تنموي"(15) . فمن رهانات التنمية المحلية هو تعبئة الإمكانات والموارد والطاقات المحلية لتطوير المردودية والإنتاجية وتحسين نمط العيش للساكنة المحلية، وضمان الحريات العامة لكافة الأطراف في التسيير والتدبير وأن افتقاد الحرية ينعكس سلبا على تحقيق الرفاه الإنساني، فالتقرير الصادر عن برنامج الأمم المتحدة للتنمية أكد على أن "القصور في الحرية يضعف التنمية الإنسانية ويشكل أحد أكثر مظاهر تخلف التنمية السياسية، وبينما تنص الدساتير والقوانين والتصريحات الحكومية على قبول الديمقراطية وحقوق الإنسان بحكم

القانون، فإن التطبيق الفعلي لها يهمل أو يجري إغفاله عمدا في أحيان أخرى"(16). ويتجلى دور الفاعل الجمعوي في النقاط التالية:

- النهوض بالمجتمع المحلي من أجل تحقيق فعل التنمية، بحكم المسؤولية الأخلاقية والمعرفية للقائمين على مؤسسات العمل الجمعوي من خلال الأدوار المنوطة بهم وما يتعين على الساكنة المحلية القيام به من أجل تحقيق التنمية المحلية لتصبح واقعا معاشا في حياة الساكنة؛
- توحيد الرؤية والتوجه بحكم مؤسسات جمعيات المجتمع المدني؛ مؤسسات ذات رؤية واضحة لما يجب أن يتم وكيف يجب أن يتم؛ فجمعيات المجتمع المدني بتازة معنية بقيادة جهود المحيط الذي تشتغل فيه مع ضرورة التنسيق والتوجيه العقلاني وفق رؤية واضحة المعالم نابعة من تحليل واقعي لما يكتنف هذا المحيط من ظروف وما يلزم من أجل النهوض به من أعمال وواجبات؛
- تسهيل تنفيذ البرامج التنموية الهادفة من خلال ضمان عدم التعارض بينها وبين قيم الهوية وخصوصيات المجتمع المحلي؛

كل هاته الأدوار تتطلب من جمعيات المجتمع المدني أن تتوفر على الخبرة الكافية بمحيط اشتغالها ومواكبة التفاصيل الدقيقة للحياة اليومية؛ وزيادة الوعي بذاتها وتنسيق الجهود والاستثمار الأمثل للطاقات المحلية وفق مقاربات وإستراتيجيات تنموية واضحة.

IV. الطرق التنموية لممارسة العمل الجمعوي:

لقد تعددت الطرق التنموية التي تنتهجها جمعيات المجتمع المدني في ممارستها للفعل التنموي ويمكن حصرها في العناصر الثلاث:

- الطريقة التشاركية: يتمثل مضمونها في تنسيق وتوحيد الجهود بين مختلف الفاعلين والشركاء التنمويين؛ مما يضمن مشاركة الجميع في الفعل التنموي؛ وتقوم هذه المقاربة على تقاسم المعرفة والسلطة وتقاسم المسؤولية بما يضمن المشاركة الفعالة في حل المشاكل العويصة التي تعترض سبيل التنمية المحلية بالمدينة.
- طريقة الترافع: مقاربة قوامها الضغط بمختلف الوسائل والإستراتيجيات على المؤسسات العمومية والخصوصية ومختلف المهتمين بالشأن التنموي من أجل حثهم على

القيام بأدوارهم تجاه المواطن بما يضمن له الكرامة والعيش الكريم وتحقيق الرفاه الاجتماعي.

- الطريقة الإحسانية: وتتجلى في توزيع جمعيات المجتمع المدني من مساعدات وخدمات جاهزة لمجموعة من الفئات الهشة أوفي وضعية صعبة؛ هذه المقاربة بالرغم من أنها تجد أصولها في القيم الإسلامية الداعية إلى التكافل والتصدق على الفقراء إلا أنها تظل عاجزة عن الوفاء بكافة متطلبات الحياة الكريمة؛ بالإضافة إلا أنها تستهدف فقط الحاجيات الأساسية وبشكل موسمي فقط. وهو ما يضعفها ويجعلها قاصرة على تحقيق المطلوب منها. إنها في الحقيقة مقاربة لاستجداء أصوات المستهدفين وتعاطفهم عندما يحين أوان ذلك.

V. إكراهات جمعيات المجتمع المدني والأفاق التنموية للنهوض به:

1. إكراهات جمعيات المجتمع المدني كعقبة في وجه التنمية المحلية:

تلعب جمعيات المجتمع المدني دورا مهما في تقوية وتأطير جيل كامل يساهم في تنمية الوطن، حتى يكون مواطنا صالحا وتبرز أهمية المجتمع الجمعوي من خلال دوره الفعال في العديد من المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتربوية، إلا أن هناك مجموعة من المعيقات والإكراهات؛ التي تقف أمام تحقيق هذه الأهداف المنشودة وتحد من فعالية المجتمع الجمعوي في تحقيق التنمية المحلية، وتتمثل هذه المعيقات فيما يلي:

- إكراهات مادية: تتمثل في ضعف التمويل بالنسبة للمجتمع المدني؛ وخاصة للنسيج الجمعوي فالمنح المخصصة لهم من طرف الدولة ضعيفة جدا، لا تلبي في غالب الأحيان سوى مصاريف الكراء بالنسبة للمقرات التي تقوم الجمعيات بإكترائها، أضف إلى هذا أن مجموعة من الجمعيات بتازة لا تبادر حتى بدفع مشاريعها للجهات الممولة كالمبادرة الوطنية للتنمية البشرية، نظرا لتعقد وغياب رؤية واضحة عن مسطرة قبول المشاريع، وفي غالب الأحيان يتم قبول المشاريع التنموية المحضة والدائمة والتي يتبنها في غالب الأحيان النسيج التعاوني، لكن رغم كل هذا فهناك بعض الجمعيات التي تستفيد من دعم جهات ممولة لكون مشاريعها لا تسودها أي ضبابية كباقي الجمعيات الأخرى؛

- غياب الوعي وارتفاع نسبة الأمية: فالعديد من سكان مدينة تازة يقومون بإنشاء جمعيات تهم المجتمع المدني وليس لديهم أدنى دراية بالعمل الجمعوي؛ وهو ما يعوق الغاية المثلى التي تؤسس من خلالها الجمعية؛

❖ قلة الأطر وهجرتها: يعاني المجتمع الجمعوي من قلة الأطر وضعف الكفاءات والموارد البشرية، وليس هذا فقط؛ بل حتى الأطر المتواجدة تشهد هجرة متواصلة مما ينعكس سلبا على عمل جمعيات المجتمع المدني، كما أن الأعضاء الفاعلين بدورهم يشهدون هجرة مستمرة يكون مردها إما لإتمام الدراسة أو البحث عن عمل؛

❖ رؤية العمل الجمعوي ككسب مادي: توجد فئة من السكان المحليين كانت تظن بأن العمل الجمعوي سيعود عليها بالنفع المادي، لكن عندما دخلت لهذا العمل وجدته عبارة عن عمل تطوعي يستدعي التضحية والصبر، وليس هدفه جني الأرباح بل مساعدة الفئات الهشة والمعوزة، وجلب مشاريع تعود عليها بالنفع، وبالتالي تركت العمل الجمعوي، وهذا ما جعل العديد من الجمعيات غير فاعلة في الميدان، وبقيت موجودة على الورق فقط؛

❖ تجاذب التيارات السياسية: بحيث هناك منافسة غير شريفة بين بعض الجمعيات، فهناك مثلا جمعيات يمينية وأخرى يسارية ويبقى همهم الوحيد هو التجاذب بمختلف أنواعه لكن يحمل في طياته نوايا سياسية، فمثلا إذا قامت جمعية ذات المبادئ الإسلامية بنشاط ما ففي اليوم الموالي تقوم الجمعية ذات المبادئ اليسارية بنشاط أخر ضدا في ذلك، والعكس صحيح، مما يجعل مصلحة المنطقة بعيدة عن أنظار هذين الطرفين؛

❖ ضعف البنية التحتية: تعرف أغلب المدن الصغيرة قلة في التجهيزات والبنية التحتية وهو ما يؤثر على النسيج الجمعوي؛ بحيث لا يجد فضاءات للعرض والتنشيط، باستثناء الفضاء الوحيد المتمثل في دار الشباب، أضف إلى هذا أن مجموعة من الجمعيات لا تتوفر على مقرات مناسبة وهذا يعوق مسار التنمية المحلية؛

❖ ضعف مشاركة المجتمع المدني في المشاريع التنموية للمجالس المنتخبة: فالمغرب مع دستور 2011، أولى اهتماما لدور جمعيات المجتمع المدني للمشاركة في مشاريع الجماعات الترابية؛ بالرغم من ذلك نجد أن مشاركة الجمعيات في هذه المشاريع ضئيلة جدا؛

❖ فقدان الجمعيات لمخططات متوسطة وبعيدة المدى: تعتمد الحركة الجمعوية على مخططات آنية بمعنى أنها تكون مرتبطة بالمستقبل القريب فقط مما يفقد الجمعيات إستراتجيات ذات نظرة إستشرافية للمستقبل؛

❖ التسيير المعتمد على أشخاص دون الآخرين في المكتب المسير للجمعيات: بقيت مجموعة من الجمعيات منذ تأسيسها وإلى حدود الساعة بنفس رؤسائها، ومرده إما لاحتكار السلطة أو عدم وجود بدائل كفأة.

❖ ضعف مشاركة النساء في هيئات المجتمع المدني: نسجل شبه غياب للعنصر النسوي في الجمعيات المحلية؛ وهذا يعود إلى قلة وعي هذه الفئة بأهمية وجدوى العمل الجمعوي؛

2. الآفاق التنموية للنهوض بالمجتمع الجمعوي من أجل تحقيق التنمية المحلية:

أمام الإكراهات التي تواجه النسيج الجمعوي بتازة فمن الضروري وضع مقترحات تمكنه من مواجهة التحديات المستقبلية ليحقق دوره المنوط به في التنمية المحلية، ومن بين هذه المقترحات:

- تخصيص دعم أكبر لمساعدة الجمعيات لكي تقوم بدورها على أكمل وجه؛
- وضع مساطر قانونية صارمة تجاه الجمعيات التي تتلقى الدعم المالي للمشاريع ولا تحقق أي شيء على أرض الواقع، كما يجب حل الجمعيات الغير فاعلة، فمثلا إذا مرت ثلاث سنوات ولم تقم الجمعية بأي نشاط أو مشروع فيجب أن تحل لأنه لا يهمنا عدد الجمعيات بقدر ما تهمنا فعاليتها في الميدان؛
- الرفع من القدرات التكوينية للأطر الجمعوية عبر تكثيف الدورات التكوينية، وعقد ندوات ومحاضرات وأيام دراسية بهذا الخصوص؛
- الحد من الصراعات والتجاذبات السياسية والاهتمام بالتنمية المحلية للساكنة؛
- الإسراع في تفعيل مقتضيات دستور 2011 وإشراك جمعيات المجتمع المدني في مشاريع المجالس المنتخبة على أوسع نطاق؛
- تأسيس بنية تحتية للعمل الجمعوي تساهم في التنمية المحلية وتجعل الإنسان فاعل أساسي في تحقيقها؛
- التحسيس بأهمية ودور النسيج الجمعوي في التنمية المحلية بتازة؛
- تشجيع النساء على إنشاء جمعيات تعود عليهم وعلى الساكنة بالنفع؛
- اعتماد الشفافية والمهنية والاستقلالية والمحاسبة في تفعيل العمل الجمعوي؛

- تشجيع ثقافة الشراكة بين الجمعيات المحلية والجمعيات الأجنبية والمنظمات الغير حكومية الدولية؛
- على جمعيات المجتمع المدني البحث في مقومات التنمية المحلية بالمنطقة المحلية ورصيدها الحضاري وموروثها الثقافي قصد تحقيق تنمية شاملة وفعالة؛

خاتمة عامة:

وتأسيسا على ما سبق يمكن القول بأن جمعيات المجتمع المدني قد لعبت دورا طلائعيا في تكريس مبادئ التعاون والتضامن والتكافل الاجتماعي بين الساكنة المحلية من جهة والدولة والمنتخب من جهة أخرى، حيث تشكل جمعيات المجتمع المدني اليوم مكون أساسي في النهوض بالتنمية المحلية، بالرغم من أن جل الجمعيات تحمل شعار التنمية ولا تحققه على أرض الواقع، وبالرغم من معاناتها من عراقيل شتى فإن هناك نماذج جمعوية حققت نجاحا نسبيا وكان لها الأثر الظاهر على ساكنة المنطقة المحلية في عدة أعمال تنموية حسب الإمكانيات التي توفرت لها.

ختاما تم استخلاص النتائج التالية:

- تحقيق التنمية المحلية رهين بفعالية جمعيات المجتمع المدني وتعاظم دورها على المستوى المحلي؛
- تعزيز المقاربة التشاركية من أجل تحقيق رؤية إستراتيجية واضحة لمستقبل الساكنة المحلية وتطلعاتهم على المدى البعيد؛
- تحويل العمل الجمعوي إلى عمل مؤسساتي مهيكل؛ يتمثل في روح المبادرة وفكر المقاولة، ودعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والرفع من الاعتماد المالي للجمعيات.

توصيات:

- ضرورة إرساء منظومة مضبوطة تؤطر عمل الجمعيات عبر انفتاح على جميع الكفاءات والأطر الجمعوية والعمل برائها؛
- العمل بصفة تشاركية مع الجمعيات ذات الأهداف المشابهة وخلق آليات التشبيك أي (شبكة تواصلية مع مختلف الفاعلين) والتعاون فيما بينهم؛

- اندماج الجمعيات داخل محيطها والانفتاح على جميع المبادرات الرامية إلى تحقيق الأهداف المنشودة؛
- دعم الجمعيات الفتية التي لها مشاريع ترتبط بالمجتمع المحلي؛
- تعزيز التعاون وتبادل المصلحة المشتركة ما بين السلطة المحلية والمنتخب وباقي الفاعلين من جمعيات المجتمع المدني على الصعيد المحلي؛
- الحرص على دمقرطة المجتمع الجمعوي والأخذ بالمقاربة التشاركية التي جاء بها الدستور؛

المراجع والهوامش:

[1]- أنشطة الحوار الوطني حول المجتمع المدني والأدوار الدستورية الجديدة، ما بين 13 ...21 مارس 2013،ص 2.

[2] -الدليل الإرشادي للاحتفاء باليوم الوطني للمجتمع المدني على مستوى المؤسسات التعليمية والبنيات الإدارية لوزارة التربية الوطنية والتكوين المهني، 2015، ص 3.

[3]- محاضرات الأستاذ إلالة ادريس "الجماعات الترابية والتنمية المحلية" السداسي السادس، مسار التهيئة، ص 38.

[4]-عمارة ليلى (2013) : دور المجتمع المدني في التنمية السياسية بحث لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية.تحت إشراف الأستاذ عاشور عبد الكريم، جامعة محمد خيضر-بسكرة –الجزائر2-3.

[5]-الغزاوي فوزي (2016) : مساهمة المجتمع المدني في برامج التنمية البشرية "دراسة النسيج الجمعوي النسائي بمدينة فاس نموذجا " بحث لنيل شهادة الماستر، تحت إشراف الأستاذ محمد قفصي، كلية علوم التربية، الرباط، ص27.

الجناحي الحبيب 1999): المجتمع المدني بين النظرية والممارسة، عالم الفكر العدد3، ص31.

)-[6]

[7]- شعبان عبد الحسين (2001): سيرة وسيرورة. ص24 بتصرف.

[8]-الكنز علي(1989): وعي المجتمع بذاته، عن المجتمع المدني في المغرب العربي ،إشراف عبد الله حمودي، دار توبقال للنشر الدار البيضاء، ص21.

[9]-محمد عابد الجابري(1989): المجتمع المدني تساؤلات وآفاق، ضمن المؤلف الجماعي، وعي المجتمع بذاته دار توبقال للنشر الدار البيضاء الطبعة الأولى ص45.

[10]-أبو عدوان سائد حامد نصر(2013): دور منظمات المجتمع المدني الفلسطيني في تعزيز التنمية البشرية تحت اشراف الأستاذ نايف أبو خلف جامعة النجاح الوطنية فلسطين19.

[11]-عبد السلام فراعي: "التربية والتنمية في المغرب ما بعد الاستقلال" حالة التعليم الجامعي (1956 . 1992) أطروحة لنيل دكتوراه الدولة في الآداب الإنسانية تخصص علم الاجتماع الجزء الأول فاس 1994 . 1995 تحت إشراف الأستاذ عبد الجليل حليم. ص:14.

[12]- عبد السلام فراعي، المرجع السابق، ص: 14.

[13]- مقتبس من: جمعي عماري. (27/26 أبريل 2004):"مساهمة الجماعات المحلية في تشجيع الإستثمارات في مجال الزراعة الغذائية". ورقة مقدمة إلى الملتقى الدولي حول تسيير وتمويل الجماعات التنمية في ضوء التحولات الإقتصادية، الجزائر.

[14]- مقتبس من: مصطفى الجندي. "الإدارة المحلية واستراتيجيتها". منشأة المعارف، الإسكندرية، ص. 131.

[15]-مؤلف جماعي : "الديمقراطية المحلية، الوحدة الوطنية والتنمية" ص 78 .

[16]-برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الصندوق العربي للإنماء الإقتصادي والاجتماعي، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2002. تاريخ الاضطلاع (www.pogar.org)12/12/2020